

Distr.: General  
17 June 2020  
Arabic  
Original: English/French



## رسالة مؤرخة 16 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السيد فرانسوا لونسيني قال، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، فضلا عن البيانات التي أدلى بها ممثلو الجمهورية الدومينيكية وإستونيا وفرنسا والاتحاد الروسي وتونس (باسم البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن - النيجر، جنوب أفريقيا وتونس - فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وفييت نام (باسم إندونيسيا وفييت نام) في سياق التداول بالفيديو عن بعد بشأن منطقة وسط أفريقيا الذي عقد يوم الجمعة 12 حزيران/يونيه 2020.

ووفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نيكولا دو ريفيير

رئيس مجلس الأمن



## المرفق الأول

## بيان الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا، فرانسوا لونسيني فال

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أن أشكر المجلس على إتاحة هذه الفرصة لي لأقدم إحاطة عن طريق التداول بالفيديو بشأن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا.

ويعقد هذا الاجتماع على خلفية وباء فيروس كورونا (كوفيد-19)، الذي عطل حياة المواطنين وكذلك أداء الدول والمؤسسات الإقليمية لمهامها في وسط أفريقيا. وسجلت المنطقة دون الإقليمية أول حالة لكوفيد-19 في 6 آذار/مارس. وحتى الآن، تأثرت جميع البلدان الـ 11 الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وحتى 11 حزيران/يونيه، بلغ مجموع الحالات المؤكدة مختبرياً 929 حالة و 462 حالة وفاة، وفقاً لما ذكرته منظمة الصحة العالمية.

ومن النتائج الرئيسية لهذا الوباء الأزمة الاقتصادية. ووفقاً للإسقاطات التي وضعها خبراء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، من المتوقع حدوث انكماش في النمو بنسبة 2.3 في المائة في وسط أفريقيا بسبب الوباء. وتؤثر هذه الحالة بشكل غير متناسب على المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا، التي توجد فيها العديد من البلدان المنتجة للنفط. والتباطؤ في الأنشطة الاقتصادية بسبب كوفيد-19 يحرم الدول من الموارد التي تحتاج إليها للتصدي للأثر الاجتماعي والاقتصادي للوباء، الذي ينطوي على خطر حدوث اضطرابات اجتماعية. وبما أن الحكومات تضطر إلى الاختيار ما بين النفقات العاجلة في مجال الصحة العامة والأولويات الأخرى، فإنها تخاطر بالافتقار إلى الموارد اللازمة لحسن سير عمل المؤسسات الوطنية وتمويل الإصلاحات الحاسمة.

بيد أنه يسرني أن ألاحظ أن حكومات أفريقيا الوسطى ومؤسساتها الإقليمية تمكنت من التكيف مع سياق الأزمة الجديدة، وتكفل استمرارية بعض الأنشطة الحاسمة. وهكذا، وبعد اعتماد الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لإصلاح طموح في كانون الأول/ديسمبر 2019 يهدف إلى تعزيز فعاليتها وتحديث هيكلها، تقوم حالياً بإنشاء هيكلها الجديدة. وقد أتاح الاجتماع الوزاري الاستثنائي المعقود يومي 3 و 4 حزيران/يونيه فرصة لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاح المؤسسي فضلاً عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والجهود الإقليمية المبذولة لمكافحة كوفيد-19.

واعتمد الاجتماع المحاور الأربعة لاستراتيجية إقليمية للتصدي لوباء كوفيد-19 وأثاره في وسط أفريقيا. وتشمل المحاور الأربعة، أولاً، منع انتشار الفيروس؛ ثانياً، الحد من معدل الوفيات وإدارة الحالات الإيجابية؛ ثالثاً، معالجة الأثر الاجتماعي والاقتصادي والأمني لكوفيد-19؛ ورابعاً، الاستجابة للمسائل الأمنية العابرة للحدود الناجمة عن الوباء. ومن المتوقع عقد مؤتمر قمة استثنائي لرؤساء الدول والحكومات في تموز/يوليه عن طريق التداول بالفيديو.

ولا يزال مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا يؤدي مهامه على الرغم من الوباء ويواصل تعبئة كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لدعم المنظمة دون الإقليمية خلال هذه الفترة الحاسمة من تطورها. ولهذا الغرض، أنشئ فريق عامل مشترك بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة

الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. كما عقدت مؤخرًا اجتماعين افتراضيين متتاليين مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين في المنطقة دون الإقليمية لكفالة التنسيق السليم لجهودهم على الصعيد القطري مع المبادرات الإقليمية، ولا سيما المبادرات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، ظل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على اتصال منتظم ببعثات الأمم المتحدة والمكاتب الإقليمية، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى ومكتب المبعوث الخاص لبوروندي بغية تعزيز الاتساق في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز السلام والأمن في وسط أفريقيا.

إن استمرار النزاعات المسلحة في بعض أجزاء وسط أفريقيا يقوض جهودنا الرامية إلى التصدي للتحديات التي يشكها مرض كوفيد-19. فالعديد من النزاعات في المنطقة دون الإقليمية ما زالت مستمرة على الرغم من الدعوة التي وجهها الأمين العام في 23 آذار/مارس من أجل وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، أثنى على الدول لما تبذله من جهود للحد من أثر الوباء على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك عن طريق اعتماد تدابير مالية للحفاظ على العمالة وتقديم المساعدة إلى الشركات وأضعف قطاعات السكان. وأرحب أيضًا بالتدابير التي اتخذتها بعض الدول لصالح السجناء، مستجيبة بذلك للدعاء الذي وجهته مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان للتخفيف من اكتظاظ السجون من أجل منع انتشار كوفيد-19 في مراكز الاحتجاز. وفي بعض الحالات، اعتمدت الحكومات تدابير تقييدية لمنع انتشار الفيروس اعتُبر أنها تؤثر على ممارسة بعض الحريات الأساسية. وإذ نسلم بالحاجة إلى هذه التدابير، من المهم أيضًا أن تكفل الحكومات قيام الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين بتطبيقها بعناية وتناسب ومواصلة التقيد بمبادئ ومعايير حقوق الإنسان.

ومما يؤسف له أنه في هذه الأوقات العصيبة على حكومات وشعوب وسط أفريقيا، تواصل الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة زعزعة استقرار المنطقة دون الإقليمية. وأدين بشدة الهجمات المتعمدة على المدنيين وتدمير الممتلكات الخاصة والهيكل الأساسية العامة، بما في ذلك المستشفيات. وأرحب بتعبئة جيشي الكاميرون وتشاد، بما في ذلك في إطار فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، لمكافحة الإرهاب في حوض بحيرة تشاد. ويبدو أن عملية غضب بوما، التي شنها الجيش التشادي في الفترة ما بين أواخر آذار/مارس وأوائل نيسان/أبريل، أضعفت إلى حد كبير جماعة بوكو حرام. بيد أن التجربة أظهرت أن بلدان المنطقة لن تتمكن من القضاء على هذه الجماعة إلا من خلال استراتيجية جيدة التنسيق تجمع بين النهج العسكرية وغير العسكرية على السواء، من خلال تعزيز فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات والمبادرات الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمة. ولذلك أود أن أدعو إلى تعزيز الشراكات الدولية لدعم تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد.

ولا يزال جيش الرب للمقاومة، رغم إضعافه، يقتل وينهب ويختطف المدنيين والأطفال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تأثرت بأعماله جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل خاص. ويجب مواصلة مكافحة جيش الرب للمقاومة لضمان عدم تقويض ما تحقق من مكاسب. ولذلك، أدعو الجهات الفاعلة الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فضلًا عن الشركاء الدوليين، إلى تعزيز

تعاونها وتعبئة الموارد اللازمة لهزم جيش الرب للمقاومة، في إطار الاستراتيجية الإقليمية للأمم المتحدة الرامية إلى التصدي لخطر جيش الرب للمقاومة والآثار المترتبة على أنشطته.

ولا تزال المسألة الملحة المتعلقة بأثر تغير المناخ على السلام والأمن في وسط أفريقيا أولوية رئيسية في جهودنا الرامية إلى منع نشوب النزاعات وإدامة السلام في هذه المنطقة دون الإقليمية. واتخذ مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا خطوات لتحسين فهم هذا الأثر بغية تحسين أنشطته المتعلقة بالتحليل ومنع نشوب النزاعات بصورة منهجية وإقامة شراكات في ذلك الصدد.

ويمثل التهديد المتزايد لانعدام الأمن البحري في خليج غينيا، حيث سُجل عدد متزايد من أعمال القرصنة في الأشهر الأخيرة، أولوية قصوى في جدول أعمالنا أيضا. وبسبب القيود المتصلة بفيروس كورونا، تعين تأجيل الاجتماع السنوي الرابع لكبار المسؤولين في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا، المسؤولة عن مركز التنسيق الأقليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، الذي كان من المقرر عقده أصلا في 27 آذار/مارس. وسيتيح الاجتماع فرصة لتعزيز التنسيق والتعاون الإقليميين، بما في ذلك من خلال المركز، الذي ينبغي تزويده بالقدرات والوسائل اللازمة لأدائه وتنفيذ برامجه.

وبالإضافة إلى مواجهة التحديات الإقليمية المذكورة أعلاه، بذلت دول وسط أفريقيا أيضا جهودا لتحسين الحكم الرشيد والتصدي للأوضاع الداخلية الصعبة التي تهدد استقرارها. وفي عدة بلدان رفعت دعاوى قانونية ضد شخصيات بارزة بسبب ادعاءات باختلاس الموارد العامة. وأود أن أكرر تأكيد دعم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لمكافحة الفساد في منطقتهم، وأحث الدول على كفالة المحاكمة العادلة للمتهمين.

وفي الكاميرون أعلن الجيش بالأمس بعد الإعلان عن نتائج تحقيقات الحكومة في هجوم نغاربوه، أن ثلاثة ضباط عسكريين أتهموا بالقتل وأحتجزوا في سجن ياوندي العسكري. ويدل هذا التطور الجديد على التزام الحكومة بتقديم المسؤولين عن قتل المدنيين إلى العدالة في نغاربوه في شباط/فبراير.

وفي تطور آخر أوصت الشبكة الكاميرونية لمنظمات حقوق الإنسان في 8 حزيران/يونيه بأن تنتهي الحكومة لجنة مستقلة للتحقيق في وفاة الصحفي صمويل أجيكا أبوي، المعروف أيضا باسم صموئيل وازي، ودعت إلى إنشاء لجنة مماثلة «لتلك التي عملت ببراعة في أعقاب الأحداث المأساوية التي وقعت في نغاربوه في المنطقة الشمالية الغربية». ووجهت عدة منظمات غير حكومية وطنية ودولية أخرى نداءات مماثلة.

وترد الخطوات الإضافية المتخذة لتنفيذ توصيات الحوار الوطني الرئيسي الذي عقد في الفترة من 30 أيلول/سبتمبر إلى 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019 في أحدث تقرير للأمين العام (S/2020/463) المعروف الآن على المجلس. ويشكل إطلاق برنامج رئاسي في 3 نيسان/أبريل لتعمير وتنمية منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي خطوة هامة أخرى إلى الأمام ينبغي توطيدها من خلال الحوار الجاري ووقف الأعمال العدائية. وأحث لجنة متابعة تنفيذ توصيات الحوار الوطني الرئيسي على مواصلة تعزيز الحوار، بما في ذلك بين أطراف النزاع، من أجل كفالة حماية المدنيين وحقوق الإنسان وتهيئة الظروف لتعمير وتنمية المنطقتين.

لقد أتيت لي الفرصة لمناقشة هذه المسائل مع الرئيس بول بيا خلال جمع من الحضور الذي نظمته لي في ياوندي في 13 أيار/مايو. ويساورني القلق إزاء العقبات المستمرة التي تعترض وصول

المساعدات الإنسانية في المنطقتين. وأحث الحكومة ودوائر العمل الإنساني على تحسين التنسيق والتعاون فيما يتعلق بتيسير إيصال المساعدة التي تمس الحاجة إليها إلى السكان المتضررين من الأزمة.

وفي الكونغو، أحث السلطات على اتخاذ التدابير اللازمة لبناء الثقة في برامج الحوار المنصوص عليها في الدستور، بما في ذلك المجلس الوطني للحوار. وأدعو أصحاب المصلحة الآخرين إلى المشاركة أيضا في تلك المنصة بحسن نية.

وأرحب أيضا بالجهود التي تبذلها سان تومي وبرينسيبي لتحقيق إصلاح قضائي توافقي يهدف إلى ضمان استقلال القضاء ومكافحة الفساد وحماية البلد من عدم الاستقرار المؤسسي. وتقدم الأمم المتحدة الدعم إلى الحكومة في تلك العملية، وإنني على اتصال وثيق مع أصحاب المصلحة المعنيين.

وكما هو واضح، لا تزال أفريقيا الوسطى تواجه الكثير من التحديات. ولا يمكننا بعد التقييم الدقيق للمدى الذي سيصل إليه تفاقم تلك التحديات بسبب جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، فإن التدابير الفردية والجماعية التي اتخذتها بلدان المنطقة دون الإقليمية لاحتواء الجائحة ومواجهة التحديات الأخرى التي تواجهها، مشجعة وتستحق الدعم من المجتمع الدولي.

## المرفق الثاني

## بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

وأود أن أشكر الممثل الخاص فال على إحاطته الثاقبة.

نود أن نبدأ بتشاطر التعازي إلى شعب بوروبندي برحيل الرئيس نكورونيزا.

وفي الواقع فإن مكافحة انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تشكل تحديا عالميا. ونرحب بالتدابير التي اتخذتها بلدان وسط أفريقيا للتخفيف من آثاره. ويجب أن تواصل تلك البلدان تعزيز التعاون الإقليمي.

وفي ذلك الصدد، نرحب بمختلف المبادرات المتخذة في المنطقة دون الإقليمية. ومن الجدير بالثناء الجهود التي بذلها رئيسا أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية لتعزيز العلاقات بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى. ونأمل أن تستمر تلك المبادرات الدبلوماسية وأن تساعد في إحراز تقدم في المسائل الوطنية والإقليمية المعلقة.

وإنها لخطوة إيجابية أيضا أن اتخذت الكامبيرون تدابير لتنفيذ توصيات الحوار الوطني الرئيسي. ونشيد أيضا باعتماد القانون المتعلق بتعزيز ثنائية اللغة، مما يؤكد المساواة بين اللغتين الفرنسية والانكليزية ويساعد على حماية حقوق المواطنين في الحصول على الخدمات الحكومية باللغتين.

وبالرغم من تلك التطورات الإيجابية، لا نزال نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية في مناطق الشمال الأقصى والشمال الغربي والجنوب الغربي في الكامبيرون، التي تتسم بالانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونأسف على وجه الخصوص لوفاة الصحفي الكامبيروني صمويل أجيكا أبوي، المعروف أيضا باسم صموئيل وازي، ونأمل أن يتم توضيح الوقائع المتصلة بوفاته وتقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة. ومن الضروري أن تكفل السلطات الكامبيرونية تمكين المنظمات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان ووسائل الإعلام من العمل في البلد دون عوائق.

ونأسف في سياق أوسع لأن الحالة الأمنية في بعض أجزاء المنطقة دون الإقليمية لا تزال متقلبة بسبب أنشطة الجماعات المسلحة. فقد تجاهلت الجماعات المتطرفة دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وبدلا من ذلك صعدت الهجمات بينما نُشرت قوات الأمن كجزء من الاستجابة لجائحة كوفيد-19.

وتثير الهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة القلق بوجه خاص. ولهذه الهجمات عواقب مدمرة للمدنيين، ولا سيما النساء والفتيات، اللاتي يتعرضن بشكل غير متناسب للهجمات العنيفة والعنف الجنسي المتصل بالنزاع.

ولا تزال المنطقة تعاني من الآثار الضارة لتغير المناخ الذي يهدد الأمن البشري وسبل العيش. وأدت الفيضانات الشديدة إلى التشريد وضاعفت من تحدي مكافحة الجائحة. ويسرنا أن نسمع أن التخفيف من تلك الآثار السلبية لا يزال يشكل أولوية بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

ولا تزال الحالة الإنسانية في مختلف أنحاء وسط أفريقيا تبعث على القلق، ولا سيما في الكامبيرون، حيث يؤثر تصاعد العنف وانعدام الأمن تأثيرا سلبيا على حياة المدنيين والعاملين في المجال الإنساني.

وفي الختام، نرحب بالمساعي الحميدة التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في تعزيز الحلول السلمية في المنطقة دون الإقليمية من خلال الحوار وبناء الثقة والمصالحة فيما بين البلدان. ونود أن نشيد، على وجه الخصوص، بالمثل الخاص فال، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، على جهودهم الرامية إلى تعزيز الحلول السلمية للأزمات في المنطقة.

## المرفق الثالث

## بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة ، سفين يورغنسون

أود أن أشكر الممثل الخاص فال على الإحاطة التي قدمها اليوم إلى المجلس بشأن العمل القيم الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في منطقة وسط أفريقيا.

يبرز تقرير الأمين العام (S/2020/463) عددا من الشواغل المتعلقة بمنطقة وسط أفريقيا وعددا من التهديدات للسلام والأمن الإقليميين. ولم يؤدّ تفشي الجائحة إلا لزيادة الأمور سوءا.

ولا يزال هناك نمط من الإرهاب والتطرف العنيف في المنطقة، حيث زادت جماعة بوكو حرام من هجماتها في تشاد وشمال الكاميرون. ومن المؤسف بوجه خاص استهداف المدنيين واستغلال الجائحة بتكثيف الهجمات. وعلاوة على ذلك، أود أن أدين الهجمات التي تشن على العاملين في مجال الخدمات الإنسانية والطبية - وهم أشخاص يحاولون التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية المتفاقمة وإنقاذ الأرواح عن طريق الحد من انتشار الأمراض، بما فيها الحصبة والكوليرا، والآن أيضا، مرض فيروس كورونا. وأود أن أعرب عن تعازي لشعبي الكاميرون وتشاد على تلك الهجمات.

وإذ أتكلم عن الكاميرون، من الجيد أن نسمع عن الخطوات التي اتخذتها الحكومة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الحوار الوطني الرئيسي. ومع ذلك، ما زال من المقلق للغاية أن نسمع عن تدهور الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، ولا سيما انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات المرتكبة ضد النساء والأطفال. وفي ضوء ذلك وتفشي الجائحة، من المهم أكثر من أي وقت مضى إزالة العقبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية وكفالة أن منظمات حقوق الإنسان يمكنها أن تعمل في البلد دون عوائق. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون هناك مساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات إذا أردنا أن نتجنب إرساء ثقافة الإفلات من العقاب، التي لن تؤدي إلا إلى توليد المزيد من العنف.

وتواصل إستونيا دعم جهود مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في الكاميرون لبناء زخم سياسي نحو المصالحة والسلام. ونأمل أن تؤدي التحسينات التي تطرأ على الحالة السياسية في الكاميرون إلى تمهيد الطريق بسرعة لتعزيز الأمن وحقوق الإنسان في البلد.

ونتفاهم الحالة المعقدة والهشة في منطقة وسط أفريقيا بسبب آثار تغير المناخ، كما يتضح من الفيضانات القياسية التي أثرت على مئات الآلاف من الناس في المنطقة. ولا يمكن إنكار أن تغير المناخ سيستمر في تقويض السلام والأمن الدوليين، وأنه من دون اتخاذ إجراءات محددة الأهداف فإن هذا التهديد سيزداد. ونشيد بمكتب الأمم المتحدة الإقليمي على تناوله هذه المسألة في التقرير.



## بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

لقد أحرزت منطقة وسط أفريقيا قدرا من التقدم، ولكنها لا تزال منطقة هشة تواجه العديد من التحديات السياسية والأمنية والإنسانية وفيما يتعلق بحقوق الإنسان. والحالة شديدة التقلب في جمهورية أفريقيا الوسطى مثال على ذلك. ويواجه الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى تحديا من الجماعات المسلحة، كما أن فترة ما قبل الانتخابات تُوَجَّح التوترات السياسية. ويواجه حوض بحيرة تشاد التهديد المستمر الذي تشكله جماعة بوكو حرام، وعلى الرغم من المبادرات الجديرة بالثناء من جانب بلدان المنطقة، لا يزال خليج غينيا بؤرة القرصنة على الصعيد العالمي.

والوضع أكثر خطورة لأن المنطقة لم تتج من جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19)، ومن المرجح أن يكون لها أثر اجتماعي واقتصادي كبير. وإذ تستعد عدة بلدان للتوجه إلى صناديق الاقتراع، يجب أن نكون على وعي تام بخطر زعزعة الاستقرار السياسي والأمني على حد سواء. إن دعم الشركاء الدوليين أمر بالغ الأهمية إذا أردنا مساعدة بلدان وسط أفريقيا على احتواء تلك التهديدات.

وفي أعقاب الدعوة إلى العمل من أجل أفريقيا، التي أطلقها الرئيس ماكرون وعدد من القادة الأفارقة والأوروبيين في 15 نيسان/أبريل، تعهدت فرنسا بتقديم 1.2 مليار يورو لدعم أفريقيا في مكافحة كوفيد-19. كما أطلقت مبادرة في إطار مجموعة العشرين ونادي باريس من أجل فرض وقف اختياري على مدفوعات خدمة الديون للبلدان المتضررة من الجائحة. وفي منطقة وسط أفريقيا، استفادت تشاد وجمهورية الكونغو والكاميرون من هذا التدبير.

والتزمت فرنسا أيضا بإقامة جسر جوي إنساني بين الاتحاد الأوروبي وعدة بلدان أفريقية من أجل دعم استمرار عمليات المنظمات الإنسانية ومشاركتها في الاستجابة لـ COVID-19 في وقت تسبب فيه إغلاق الحدود في صعوبات لوجستية كبيرة. وكانت الرحلة الأولى، في 8 أيار/مايو، إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. والرحلة الثانية، في 15 أيار/مايو، توجهت إلى سان تومي وبرينسيبي. وفي 8 و 9 حزيران/يونيه، قام وزير الشؤون الأوروبية والخارجية الفرنسي، السيد جان إيف لودريان، ونظيره البلجيكي والمفوض الأوروبي لإدارة الأزمات بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية بمناسبة أول رحلة من رحلات الجسر الجوي، الذي من المتوقع أن ينقل ما يقرب من 40 طنا من البضائع وأكثر من 100 من العاملين في المجال الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك الدعم الثنائي، تدعم فرنسا أيضا وكالات الأمم المتحدة الإنسانية الموجودة في المنطقة. وفي هذا السياق، من المتوقع أن تساهم فرنسا بمبلغ 4.5 مليون يورو في مكافحة كوفيد-19 في أفريقيا. ومن الضروري أن ننتهج عملا منسقا ومتسقا تحت رعاية الأمم المتحدة. وعلينا أن نفعل المزيد.

وتكرر فرنسا أيضا دعمها الكامل لدعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي ووصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق. ليس هناك من بديل عن مكافحة جائحة كوفيد-19 - بفعالية.



## بيان النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، ديميتري بولياسنكي

نشكر السيد فرانسوا لونسين فال، الممثل الخاص للأمين العام، على تقييمه للحالة في منطقة وسط أفريقيا.

ما فتئت روسيا تؤيد أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بوصفه أداة هامة من أدوات الدبلوماسية الوقائية. ونعتقد أن المساعي الحميدة للممثل الخاص فال مطلوبة بشدة في المنطقة دون الإقليمية. وأود أيضا أن أعرب عن تعازينا لأصدقائنا البورونديين فيما يتعلق بوفاة الرئيس بيير نكورونزيزا. ونشعر جميعا بحزن عميق لتلك الخسارة.

تواجه بلدان وسط أفريقيا تحديات معقدة. وفي الأشهر الأخيرة، أضيفت إلى القائمة جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19). وفي هذا الصدد، نلاحظ بارتياح المعلومات الواردة في آخر تقرير للأمين العام (S/2020/463) التي تفيد باتخاذ تدابير في الوقت المناسب لوقف انتشار كوفيد-19. من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، ولكننا نرى تحركا في الاتجاه الصحيح.

ونرى أيضا أنه من الأهمية بمكان أن تضطلع بلدان المنطقة ومنظماتها بدور رئيسي عندما يتعلق الأمر بمنع الأزمات وحل النزاعات.

ونرحب بالتزام الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بوضع اللمسات الأخيرة على إصلاحها المؤسسي، الذي يهدف إلى تعزيز إمكانات المنظمة.

إننا نرصد عن كثب تطورات الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونؤيد الجهود التي تبذلها قيادة البلد، ولا سيما الرئيس تواديرا، بهدف تحقيق استقرار الحالة وما له من أهمية خاصة في سياق الانتخابات المقبلة. إن الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى المؤرخ 6 شباط/فبراير 2019 قد أدى بالفعل دورا إيجابيا ولا يزال يشكل الأساس لخطوات أخرى نحو تسوية الحالة في البلد. وستواصل روسيا تقديم الدعم الوثيق لعملية المصالحة الوطنية وتنسيق الجهود مع المشاركين في البحث عن سبل لتطبيع الحالة.

ونرصد عن كثب تطورات الحالة في الكاميرون. ومشكلة المقاطعات الناطقة بالإنكليزية لم تنتشأ بالأمس. فلها جذور تاريخية عميقة. ولا يمكن إيجاد حل للمشاكل المتراكمة إلا على طاولة المفاوضات ومن خلال دعم حقوق الإنسان وضمان سيادة القانون. ونحث جميع الأطراف الكاميرونية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتخلي عن جميع أشكال استخدام العنف. ونأمل أن تنفذ المبادرات المتفق عليها تنفيذًا كاملا في وقت قريب.

وفي الختام، نود أن نشير إلى أن التحديات والتهديدات التي تواجهها منطقة وسط أفريقيا مترابطة ترابطا وثيقا وأن دول المنطقة دون الإقليمية متشابكة. فقد تؤدي زعزعة استقرار الحالة في بلد ما إلى انخفاض الأمن في الدول المجاورة لذلك البلد. ولذلك فمن الأهمية بمكان ألا يتم تجاوز الخط الفاصل بين الوقاية والتدخل في الشؤون الداخلية.

## المرفق السادس

## بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، قيس قبطني

يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن - تونس وجنوب أفريقيا والنيجر، إضافة إلى سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة الأعضاء الأفارقة I+).

أود أولاً أن أعرب عن تقديرنا للسيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، على إحاطته الشاملة والزاخرة بالمعلومات عن الحالة في وسط أفريقيا وعن أنشطة المكتب. ونشيد بالعمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا في تعزيز السلام في المنطقة من خلال المساعي الحميدة والوساطة والدبلوماسية الوقائية، فضلاً عن جهوده في دعم العمليات الانتخابية في عدة بلدان وأنشطة بناء القدرات في عدة ميادين.

شهدت الحالة في أفريقيا الوسطى تطوراً إيجابياً ملحوظاً. بيد أن الحالة لا تزال متقلبة وتواصل المنطقة مواجهة عدد من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والأمنية، التي تفاقت للأسف بسبب مرض فيروس كورونا. ونشيد في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها بلدان المنطقة بهدف التخفيف من أثر الجائحة، ولا سيما على أشد السكان ضعفاً، ونشاطها شواغلها فيما يتعلق بالحاجة إلى استجابة أكثر تنسيقاً وقائمة على التضامن في التصدي للأثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة، على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وقد أحطنا علماً مع بارتياح بالاستجابة الإيجابية من جانب جماعة مسلحة واحدة في الكاميرون لنداء كل من الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي في أعقاب انتشار مرض كورونا، ونتطلع إلى رؤية خطوات مماثلة تتخذ من شأنها أن تزيد من تعزيز السلام والأمن في المنطقة وتجسد التطلع المشترك للقارة الأفريقية إلى تحقيق الهدف النبيل المتمثل في إسكات المدافع.

ونرحب بالديناميات الإيجابية في وسط أفريقيا وبالتقدم المستمر نحو تحسين العلاقات بين دولها، ولا سيما أنغولا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشيد على وجه التحديد بجهود جمهورية أنغولا في مكافحة الفساد وفي تنفيذ الإصلاحات المؤسسية.

وتثني مجموعة الأعضاء الأفارقة I+ أيضاً على حكومة الكاميرون لاتخاذها خطواتها الأولى نحو تنفيذ توصيات الحوار الوطني الرئيسي، ولا سيما بمنح مركز خاص للمنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من البلد. ومع ذلك، نعرب عن قلقنا إزاء استمرار العنف في مناطق أقصى الشمال والشمال الغربي والجنوب الغربي، وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أعمال العنف وإلى التحول بدلاً من ذلك إلى الحوار بوصفه الوسيلة الوحيدة لحل منازعاتها.

ونحيط علماً بإجراء الانتخابات التشريعية والبلدية في الكاميرون، ولكننا نشجب حوادث العنف التي شهدتها تلك الانتخابات وناشد سلطات الكاميرون مواصلة العمل من أجل صون السلام والأمن. ونهيب بجميع الجهات الفاعلة المسلحة أن تمتنع عن شن الهجمات ضد المدنيين وأن تحترم القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وبينما نشاطر الأمين العام قلقه إزاء الحالة المتوترة في تشاد، ولا سيما فيما يتعلق بالعنف القبلي، فإننا نتطلع مع ذلك إلى إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في هذا البلد. ونتطلع أيضا إلى عقد الانتخابات الرئاسية المقبلة في جمهورية الكونغو، المقرر إجراؤها في آذار/مارس 2021.

وفيما يتعلق بالحالة في منطقة بول، نرحب بانخفاض حدة التوترات بفضل الجهود التي يقودها صندوق بناء السلام، وأغتنم هذه الفرصة لتشجيع جميع المعنيين على تنفيذ البرنامج الشامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كشرط مسبق لإحلال سلام دائم في المنطقة.

ونشجع الخطوات التي تتخذها حكومة غينيا الاستوائية نحو التقارب السياسي الذي أدى، في جملة أمور، إلى إطلاق سراح عدد من المحتجزين من أحزاب المعارضة، ونرحب بالديناميات الأخيرة التي اتسمت بها العلاقات الثنائية بين غينيا الاستوائية وغابون في الجهود الرامية إلى حل نزاعهما الحدودي عن طريق محكمة العدل الدولية.

ونحیی أيضا تدابير بناء الثقة التي اتخذتها سان تومي وبرينسيبي في إطار جهودها الجارية من أجل تعزيز الحوار بين جميع الجهات السياسية المعنية.

وبينما نعترف بالديناميات الإيجابية في الحالة السياسية في جميع أنحاء وسط أفريقيا، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية السائدة في المنطقة، ولا سيما الهجمات المستمرة التي ترتكبها جماعة بوكو حرام، وارتفاع عدد القتلى المدنيين الناجم عن هذه الهجمات، وارتفاع خطر العنف الجنسي المتصل بالنزاع. بل إننا نشعر بقلق أكبر إزاء عدم استجابة الجماعات المتطرفة لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، ونشجب بشدة الأنشطة الإرهابية لجيش الرب للمقاومة، الذي شن عدة هجمات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويشكل الأمن البحري مصدرا آخر للقلق. فقد أصبح خليج غينيا مركز القرصنة والسطو المسلح على نطاق العالم من جانب الجماعات الإرهابية. ومع ذلك، يشجعنا التزام قادة المنطقة بأهمية التعاون الثنائي المستدام في معالجة هذه المسألة.

ونشاط الأمين العام قلقه إزاء آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية على الأمن والاستقرار في المنطقة. وقد أدت آثار تغير المناخ إلى حدوث عمليات نزوح تعوق الجهود الجارية لمكافحة جائحة كورونا. ونؤيد في هذا الصدد الجهود التي تبذلها هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بهدف إدماج جوانب تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية بصورة منهجية في عمليات منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام والتنمية في المنطقة.

لا تزال المنطقة دون الإقليمية تواجه تحديات إنسانية واجتماعية واقتصادية وتحديات في مجال حقوق الإنسان أدت إلى تفاقم الأزمات الإنسانية وأزمات حقوق الإنسان وتسببت في النزوح وموجات كبيرة من اللاجئين. ونقدر جهود الكاميرون الرامية إلى استضافة آلاف اللاجئين وملتمسي اللجوء من المنطقة. غير أننا نعرب عن قلقنا إزاء الأزمة المستمرة في حوض بحيرة تشاد التي أدت إلى نزوح آلاف الأشخاص في تشاد والنيجر ونيجيريا.

ونشدد على أهمية التعاون بين حكومات المنطقة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط

أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة. ونشدد على أهمية التنسيق الجاري بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ونرحب باجتماعات التنسيق السياسي بين مكنتي الأمم المتحدة بهدف دعم أوجه التآزر على صعيد الأنشطة الموكلة إليهما، ولا سيما في مجال الأمن البحري ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

في الختام، تكرر مجموعة الأعضاء الأفارقة زائدا واحدا تأكيد دعمها المتواصل لجهود وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والممثل الخاص للأمين العام وفريقه القدير في تنفيذ ولاية المكتب في إطار السعي إلى زيادة تعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة في منطقة وسط أفريقيا.

## بيان المنسق السياسي للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، ديفيد كلاي

بادئ ذي بدء، نود أن نعرب عن تعازينا لحكومة وشعب بوروندي في وفاة الرئيس نكورونزيزا مؤخرا.

نود أن نعرب عن تقديرنا للعمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في جميع أنحاء وسط أفريقيا لدعم وتعزيز السلام والاستقرار والأمن في المنطقة. وعلى الرغم من إحراز تقدم في عدد من المجالات، لا تزال البلدان في جميع أنحاء وسط أفريقيا تواجه تحديات سياسية وأمنية خطيرة، يمكن أن تتفاقم بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، على نحو ما أبلغنا به الممثل الخاص للأمين العام في هذا الصباح. ولا يزال من المهم للغاية أن تواصل جميع البلدان العمل معا للتخفيف من حدة انتشار الفيروس بطرق تعزز السلام والأمن ولا تقوضهما وتضمن حماية المدنيين. وينبغي أن نكفل أن نقوم استجابتنا على حماية وتعزيز حقوق الإنسان وتحقيق انتعاش اقتصادي قادر على امتصاص الصدمات وشامل للجميع وصون السلام والأمن الدوليين.

وترحب المملكة المتحدة بصفة خاصة بالجهود الجارية التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في مجال منع نشوب النزاعات وجهود الوساطة في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. ونشجع المكتب على مواصلة تعزيز عمله في تحليل الإنذارات المبكرة وعلى زيادة التنسيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة دون الإقليمية.

وتشاطر المملكة المتحدة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا قلقه المستمر إزاء الحالة في منطقتي شمال غرب وجنوب غرب الكاميرون، حيث يترتب على ارتفاع مستويات العنف عواقب مأساوية، ولكن يمكن منعها، بالنسبة للمدنيين في المنطقتين. ونرحب بدعوة الأمين العام للجهات الفاعلة المسلحة إلى الامتناع عن شن هجمات على المدنيين في الكاميرون وبزيارة الممثل الخاص إلى البلد، والتي ركز خلالها على الأزمة في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي من البلد وعلى الانتخابات. ولا تزال المملكة المتحدة تدعو إلى ضبط النفس ووضع حد للعنف وإلى السماح بإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى السكان المتضررين. ونحث وكالات الأمم المتحدة على توسيع نطاق آلياتها للاستجابة السريعة، مع زيادة التركيز على مسألة العنف الجنساني.

ونرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة الكاميرون لتنفيذ توصيات الحوار الوطني الواسع الذي جرى في تشرين الأول/أكتوبر 2019، بما في ذلك سن تشريع يمنح مركزا خاصا للمنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية. ولا تزال مواصلة الحوار الشامل للجميع أمرا حيويا لإحراز تقدم نحو إيجاد حل عادل وسلمي ودائم للأزمة يلبي المطالب المعقولة للأغلبية المعتدلة. ولا تزال المملكة المتحدة تحث جميع الأطراف على مواصلة المشاركة في جهود بناء السلام. ويجب وقف انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي.

ومن الخطوات الجديرة بالترحيب التحقيق المشترك الذي أجرته حكومة الكاميرون بالتعاون مع الأمم المتحدة في الهجمات المروعة التي وقعت في نغاربوه في شباط/فبراير ونشر نتائجه، التي عزت المسؤولية

إلى الجنود الكامبوتيين. ونحث حكومة الكامبوتيين على الحفاظ على هذا الزخم وضمان تقديم الجناة إلى العدالة. وثمة أهمية بالغة لاحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، ولإجراء تحقيقات في جميع التقارير المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ومقاضاة مرتكبيها.

ويجب حماية الحق في إجراء نقاش سياسي وفي التعليق السياسي لأنه حجر الزاوية في أي ديمقراطية. ونشجع جميع شركاء الكامبوتيين الدوليين، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ولجنة بناء السلام، فضلا عن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والكونغولث، على مواصلة دعم الجهود الرامية إلى استعادة السلام في منطقتي شمال غرب الكامبوتيين وجنوب غربها.

لا تزال الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد تبعث على القلق أيضا. وسيؤدي انتشار كوفيد-19 والخفض التدريجي لوجود الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتفاقمة هناك. ويتعرض السكان المدنيون في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة لخطر بالغ، ويجب أن تكون الجهات الفاعلة في المجال الإنساني قادرة على الوصول إلى هؤلاء السكان من أجل منع حدوث المزيد من الوفيات نتيجة سوء التغذية وأمراض يمكن علاجها.

ولا تزال المملكة المتحدة تدرك أهمية التعاون الإقليمي في دعم الاستقرار في حوض بحيرة تشاد، بما في ذلك من خلال القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. ونعرب عن تعازينا في وفاة الأبرياء الذين فقدوا أرواحهم في الهجمات التي شنها الإرهابيون والجماعات المتطرفة العنيفة، بما في ذلك عشرات المدنيين الذين أفادت الأنباء بمقتلهم في ولاية بورنو النيجيرية في 9 حزيران/يونيه. ونأمل أن يواصل جميع الشركاء الدوليين المعنيين دعم الجهود الرامية إلى التصدي للإرهاب وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وإذ أنتقل إلى الحالة في بوروندي، ترحب المملكة المتحدة بإجراء الانتخابات على نحو سلمي بوجه عام في 20 أيار/مايو، على الرغم من أن لدينا شواغل بشأن نزاهة العملية الانتخابية. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا أهمية أن تعمل جميع الجهات الفاعلة للحفاظ على مناخ سلمي خلال هذه الفترة الانتقالية. ونتطلع إلى العمل مع الرئيس المنتخب ونأمل أن نرى بوروندي تشق طريقا نحو الاستقرار والديمقراطية والازدهار.

أخيرا، لا تزال نشعر بالقلق إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى وإزاء مساعي الجماعات المسلحة لتقويض اتفاق السلام وما أُحرز من تقدم نحو تحقيق الاستقرار. وتدعو المملكة المتحدة كل الجماعات المسلحة إلى الانضمام إلى اتفاق السلام والاستجابة لدعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي في خضم مكافحة كوفيد-19 قبل إجراء انتخابات فارقة في كانون الأول/ديسمبر.



## بيان نائبة الممثلة الدائمة بالنيابة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، تشيريت نورمان - شالي

أشكر الممثل الخاص فال على جهوده المتواصلة الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار الدائمين في منطقة وسط أفريقيا. ونقدر أيما تقدير تواصله بصورة متسقة وصريحة مع مجلس الأمن.

وقبل أن أوصل بياني اليوم، أود أيضا أن أتقدم بتعازي الولايات المتحدة إلى شعب بوروندي في الوفاة المفاجئة للرئيس بيير نكورونزيزا. وتأتي أنباء وفاته المثيرة للقلق فيما كان يستعد للتحدي في سن الخامسة والخمسين للسماح بانتقال السلطة الرئاسية سلميا في بلده. وخلال فترة الحداد التي تستمر سبعة أيام، نأمل أن يعلم أبناء شعب بوروندي أنهم حاضرون في تفكيرنا وفي صلواتنا.

مما يشجع الولايات المتحدة أن تعلم بتحسين وتعميق التنسيق بين دول وسط أفريقيا بشأن مسائل من قبيل التصدي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحة الجماعات المسلحة عبر الحدود وإصلاح الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وفي الوقت نفسه، نشعر بقلق بالغ إزاء آثار كوفيد-19 في وسط أفريقيا. إن آثار الأزمة على اقتصادات المنطقة - ولا سيما تلك التي تعتمد على عائدات النفط لدعم النمو - تؤكد ضعف المنطقة أمام الصدمات العالمية.

والولايات المتحدة ملتزمة بدعم جهود الاستجابة لفيروس كورونا في المنطقة دون الإقليمية، ويساورنا نفس القلق بشأن قدرة النظم الصحية الوطنية على منع انتشار المرض، لا سيما في البلدان التي تعاني أصلا من أزمات إنسانية. ولذلك فقد خصصنا أكثر من بليون دولار للمساعدة الطارئة في مجال الصحة والشؤون الإنسانية والاقتصادية والإنمائية، التي تستهدف على وجه التحديد مساعدة الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية على مكافحة هذه الجائحة. ويشمل ذلك المبلغ نحو 100 مليون دولار مخصصة لبلدان وسط أفريقيا حصرا.

واليوم، تود الولايات المتحدة أيضا أن توجه انتباه المجلس إلى الحالة في الكاميرون، حيث تعيد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوجود ما يقرب من 680 000 شخص من المشردين في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من البلد بسبب النزاع الدائر هناك. ويشجعنا أن نعلم أن بعض الجماعات المسلحة في الكاميرون قد استجابت لدعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار. وللأسف، فإن وباء فيروس كورونا لن يؤدي إلا إلى تفاقم الأزمة الإنسانية المقلقة جدا في البلد، ونحث على كفالة تمكين العاملين في مجال الصحة العامة من تقديم المساعدات الإنسانية من دون تقييد.

كما يساورنا قلق عميق إزاء وفاة الصحفي صامويل وازيزي، الذي ظل قيد الاحتجاز العسكري لمدة تزيد على 300 يوم. ومن المهم أن يجرى تحقيق مستقل في وفاته، وأن تُعلن النتائج.

وتطلعا إلى المستقبل، نرحب بالتقارير التي يقدمها الممثل الخاص للأمين العام فال عن التطورات الانتخابية المتوقعة خلال الفترة المتبقية من عام 2020 وفي عام 2021. وكما نعلم جميعا، يمكن أن يكون للانتخابات تأثير بالغ على الأمن، ولذلك نقدر جهوده الرامية إلى نقل تلك التطورات في الوقت المناسب وبطريقة شاملة.

## المرفق التاسع

## بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم إندونيسيا وفييت نام.

وبداية، نتوجه بالشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، فرانسوا لونسيني فال، على إحاطته.

وقد عقد هذا الاجتماع في لحظة حرجة جدا، في وقت تخوض فيه أغلبية بلدان المنطقة دوراتها الانتخابية. وسيكون لعامي 2020 و 2021 أهمية محورية بالنسبة للفترة المقبلة في منطقة وسط أفريقيا. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها بلدان المنطقة للحفاظ على السلام والأمن، وتعزيز الحوار الوطني بين مختلف الأطراف السياسية الفاعلة، وتسوية النزاعات الحدودية، فضلا عن تحسين العلاقات بين البلدان.

ومع ذلك، فمن دواعي القلق كون المنطقة لا يزال يخيم عليها انعدام الأمن وعدم الاستقرار. فأنشطة الجماعات المسلحة العابرة للحدود، واستغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وانتشار الأمراض الفتاكة، والتشريد الداخلي، والآثار الضارة لتغير المناخ، هي من بين الأمور التي تقوض الجهود الإيجابية المذكورة أعلاه. ونحن ندين بشدة الهجمات المستمرة التي تشنها جماعة بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة في المنطقة، ونود أن نغتتم هذه الفرصة للإعراب عن عميق تعاطفنا مع السكان المتضررين.

وفي الوقت الحاضر، ومع انتشار وباء فيروس كورونا، أصبح الوضع أكثر إشكالا، وهو يتطلب اهتماما خاصا. ونؤيد دعوة الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى وقف فوري لإطلاق النار، من أجل تيسير مكافحة مرض فيروس كورونا، فضلا عن مواصلة توطيد جهود صنع السلام.

وإزاء هذه الخلفية، تود إندونيسيا وفييت نام التأكيد على النقاط التالية.

أولا، نود أن نبرز الأهمية الحاسمة لمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي اتخاذ مجموعة شاملة وجماعية من التدابير المستدامة، التي يمكن أن تشمل دعم الجهود الدبلوماسية والسياسية الجارية، وتعزيز عملية المصالحة على الصعيدين الوطني والإقليمي، والتصدي للتهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية، وتوفير فرص التنمية للبلدان، وكفالة التنمية العادلة والمستدامة لصالح الجميع.

وفي الوقت الذي تجري فيه العمليات الانتخابية، فإننا نشاطر الأمين العام رأيه بشأن الحاجة إلى شراكة أقوى بين الحكومات ومختلف الأطراف السياسية والاجتماعية الفاعلة من أجل كفالة نجاح الانتخابات. فالثقة والطمأنينة لا غنى عنهما ويمكنهما كفالة اجتياز شوط بعيد في بناء أساس متين للاستقرار والتنمية المستدامين من أجل شعوب وسط أفريقيا.

ثانيا، إن إندونيسيا وفييت نام، بوصفها دولتين في جنوب شرق آسيا، تدركان تماما أهمية التعاون الإقليمي ودون الإقليمي. إن تحقيق شعار رابطة أمم جنوب شرق آسيا - "رؤية واحدة، هوية واحدة، مجتمع واحد" - ثمره لجهود دؤوبة بذلتها جميع البلدان في منطقتنا على مدى عدة عقود. وبفضل الأهداف المشتركة والمسؤولية تجاه شعوبنا، يمكننا أن نحقق الكثير معاً - وسنحققه - بما في ذلك كفالة السلام والأمن والاستقرار والازدهار على الصعيد الإقليمي.

ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بإمكانات منطقة وسط أفريقيا وشعوبها. ونرى الدور الرائد والأساسي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ونرحب باعتماد الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في كانون الأول/ديسمبر 2019 مجموعة إصلاحات مؤسسية تعزز قدرة بلدان وسط أفريقيا على التصدي بشكل أفضل لتحديات السلام والأمن التي تواجهها. ونرحب أيضاً بالجهود الرامية إلى تحسين العلاقات والتعاون بين الدول الأعضاء، ولا سيما الجهود التي تبذلها أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية للتخفيف من حدة التوتر بين رواندا وأوغندا، والإجراءات الفورية التي تتخذها الدول الأعضاء للسيطرة على انتشار فيروس كورونا. وينبغي أن تقترن الإرادة السياسية القوية لبلدان وسط أفريقيا بمزيد من التنسيق في إطار الهيكل الأفريقي للسلام والأمن، وبدعم من كيانات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين.

ثالثاً، ندعو جميع الشركاء الدوليين إلى تعزيز دعمهم التقني والمالي لبلدان المنطقة من خلال الأطر الثنائية والمتعددة الأطراف. ونود أيضاً أن نشدد على التزام مجلس الأمن بمواصلة تقديم الدعم لبلدان المنطقة وفقاً لولايته.

وفي الختام، نشيد إشادة كبيرة بالجهود المتواصلة التي يبذلها الممثل الخاص وجميع موظفي الأمم المتحدة في مختلف البعثات للإسهام في صون السلام والأمن في المنطقة، ومنهم أكثر من 1 600 فرد من الأفراد النظاميين من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي إندونيسيا والفلبين وفيت نام وكمبوديا وماليزيا. إننا جميعاً نتطلع إلى السلام والاستقرار والرخاء والتنمية لشعوب وسط أفريقيا.